

# مصدر بشركة النفط: احتجاز قواطر الوقود تم وفق النظام والقانون وألية عمل متفق عليها بين الحزام الأمني وشركة النفط



بعمليّة (توفير) المشتقات النفطية، وإنما هي الجهة المخولة ب (تسويقها) ، وذلك بمجرد استلامها من الجهة المخولة باستيرادها للسوق المحلية من الخارج " . وأضاف المصدر : " علما بأن إجراءات احتجاز قواطر الوقود الوافدة أو حتى الخارجة من عدن من قبل الحزام الأمني قد تمت وفق تفاهات وألية عمل تم الاتفاق بشأنها ما بين قيادة شركة النفط وقيادة الحزام ، وبإمكان أصحاب القواطر المحتجزة استلامها ولكن مباشرة بعد إجراء ما تلزم من فحوصات مخبرية على المواد النفطية المحملة على تلك القواطر ، ويعد توقيفهم ما يلزم من تعهد وفق الإجراءات القانونية الكفيلة بحماية حقوقهم كوكلاء ، وحقوق شركة النفط كجهة رسمية مخولة وفق القانون بعملية (تسويق) المشتقات النفطية في نطاق التموين الجغرافي للشركة " .

بأن الشركة قد منحت مؤخرا بعض (الوكلاء) من موزعي المشتقات النفطية المعتمدين لدى الشركة والموقعة معهم اتفاقيات رسمية (تصاريح مؤقتة) لإحضار الوقود من خارج محافظة عدن ، وذلك بهدف التخفيف من أزمة المشتقات النفطية ، وبحسب أحد البنود الواردة في العقود المبرمة مع أولئك (الوكلاء) والتي تقيد وتلزم الوكيل بعدم إحضار أو شراء أو إدخال أي مواد نفطية من خارج نطاق التموين الجغرافي للشركة بكل من محافظات عدن / لحج / أبين والضالع إلا بعد أخذ موافقة شركة النفط ومصادقتها على ذلك الأمر . وقال المصدر : " إن محاولة إظهار شركة النفط بمظهر الجهة العاجزة عن توفير المشتقات النفطية يعتبر أمرا غير مبرر ، بل ومرفوض جملة وتفصيلا ، لكون شركة النفط ليست بالجهة المخولة

عدن / الأمناء / خاص :

قال مصدر مسئول بشركة النفط إن عملية احتجاز قواطر الوقود مؤخرا من قبل الحزام الأمني والتي تم إيداعها في حوش منشأة البريقة قد تم كإجراء رسمي قانوني وروتيني ووفق تفاهات واتفاقيات سابقة بين الحزام الأمني وشركة النفط على ألية عمل تكفل ضبط الأمور ، والتأكد سواء من ناحية الكميات الواردة إلى المحافظة أو من ناحية ضمان سلامة المواد النفطية ، وذلك عقب القيام بإجراء الفحص الروتيني اللازم للمواد النفطية التي تحملها للتأكد من مدى صلاحية المواد كوقود من عدمه .

وأكد المصدر أن الشركة همها الأول والأخير ضبط العملية والقضاء على ظاهرة تهريب المشتقات النفطية وعدم الإضرار بالمواطن أولا وأخيرا ، لافتا

## السلطة المحلية بردفان توجه بتنفيذ توصيات اجتماع المكتب التنفيذي بشأن أزمة المياه

ردفان (الأمناء) خاص :

بناءً على توصيات اجتماع المكتب التنفيذي بالسلطة المحلية بمديرية ردفان بشأن أزمة المياه وجه الأخ عميران الجهوري مدير عام ردفان طلباً لمدير مؤسسة المياه بتنفيذ التوصيات التي خرج بها الاجتماع الأخير ، والقيام بالخطوات العملية في نطاق إدارة المؤسسة بما فيها الشبكة الداخلية ، كما وجه اللجنة المكونة من مدير مكتب التجارة ومدير مكتب التخطيط بتنفيذ عملية النزول إلى المحطات والرقابة على عملية البيع ، وكذلك النزول إلى المحال التجارية بمدينة الحبيبين .

## سيحوت ترفض فرحا وتراف (٢٢) عريسا وعروسة في زواج جماعي بصي الصيادين

سيحوت / الأمناء / عماد باحميش :

في حدث اجتماعي كبير ونوعى أبتهجت مديرية سيحوت بمحافظة المهرة يوم الخميس الماضي بالزواج الجماعي الأول الذي نظمته حي الصيادين بمديرية سيحوت ، والذي زف خلاله 32 عريسا وعروسة ، بحضور شخصيات سياسية واجتماعية على رأسهم وكيل أول محافظة المهرة الأستاذ مختار محمد بن عويص والذي امتاز بحسن التنظيم والترتيب والإعداد الحسن .

بدأت الإعدادات للزواج قبل موعده بيومين كما هي العادة بمديرية سيحوت تمهيدا ليوم الزواج ، وتشمل إعداد موقع النساء والرجال والذي يطلق عليه عند أهل سيحوت " بالجنسار " الموقع الذي يحدث فيه عقد القران ووجبة الغذاء كما هو معتاد لدى أهالي مديرية سيحوت ، وفي يوم الزواج تم زف العرسان من مقر حي الصيادين الحي المنظم للزواج برقصة الزامل الشعبية إلى الموقع الذي يتجمع فيه الضيوف وهو موقع العقد . وقد أجريت مراسيم العقد للعرسان وقيل لهم : " بارك لكما وبارك عليها وجمع بينكما في خير " إن شاء الله وقدمت بنفس ظهر يوم الزواج وجبة الغذاء للضيوف حسب مراسيم الزواج المتفق عليها من قبل لجنة الزواج وعصر يوم الخميس الماضي أقيمت العرضة للعرسان (الدآن دآن) بعد ما تم زفهم برقصة الزامل إلى ساحة العرض ، حيث لبس العرسان اللباس الشعبي الخاص للعريس حسب العادات والتقاليد ، كما أقيمت عدد من الرقصات والزوامل للضيوف القادمين من مديرية الغيضة منطقة العبري ومديرية المسيلة وقشن كلا حسب عاداته مشاركة أهالي سيحوت فرحتهم ، واختتم العرس وبارك الجميع للعرسان متمنين لهم حياة زوجية سعيدة .

## الهيئة التدريسية وموظفو جامعة الحديدية يناشدون رئيس

### الوزراء بصرف رواتبهم المنقطعة منذ تسعة أشهر

الحديدة / الأمناء / خاص

ناشد أعضاء الهيئة التدريسية وموظفو جامعة الحديدية رئيس الوزراء بصرف رواتبهم المنقطعة منذ تسعة أشهر ، وذلك في مناشدة عبر صحيفة "الأمناء" وقالوا في مناشدتهم : " لقد حفيت أقدامنا ونحن نتابع صرف مرتباتنا المنقطعة منذ تسعة شهور ولكن دون فائدة تذكر ، وأوضحوا في سياق مناشدتهم بأنهم يمرون بظروف سيئة ، لا سيما وأنهم يعيلون أسرهم التي تعاني الأمرين من انقطاع مرتباتهم خلال هذه الفترة الطويلة ، والتي لم يلتفت إليهم أحد لحل هذه المعضلة التي باتت تؤثر عليهم وعلى مستوى أدائهم لواجباتهم الأكاديمية والتي ما زالوا يبذلون جهودهم في تقديمها لطلابهم ، أملىن صرف مرتباتهم بالاستجابة لمناشدتهم هذه ، وكلهم أمل بأن رئيس الوزراء سيوجه الجهات المختصة بعمل كافة الإجراءات اللازمة لأصرف مرتباتهم ، مؤكداً بأنهم سيظلون مخلصين في أداء مهامهم وواجباتهم على أكمل وجه ، وأن تتم الاستجابة لمطلبهم الشرعي هذا وعلى وجه السرعة .

## أقرت تمديد رفع الشارة الحمراء ابتداء من اليوم الأحد وأكدت تمسكها بالمطالب الستة كاملة دون انتقاص ..

### النقابة العامة للمعلمين والتربويين الجنوبيين تصدر بيان توضيحي بشأن مخرجات محضر الاتفاق مع وزارة التربية

عدن (الأمناء) خاص :

أكدت النقابة العامة للمعلمين والتربويين الجنوبيين جميع المعلمين والتربويين الجنوبيين انها متمسكة وبشدة بالمطالب الستة والتي سبق وأن حددتها النقابة في بيانها السابق .

وقال عبدالمجيد القاضي الناطق الرسمي باسم النقابة العامة في تصريح له -"الأمناء" بأن التوقيع على مخارج محضر الاتفاق المشترك بين النقابة العامة للمعلمين والتربويين الجنوبيين ووزارة التربية والتعليم قد أثار جدلا واسعا بين اوساط المعلمين والتربويين ولقد تداولت بعض المواقع الاخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي هذا المحضر بالكثير من المغالطات وبت الشائعات حول تراجع النقابة عن مطالبها وتعليق الأضراب والاكثفاء بما تم التوقيع عليه وهذا ما تنفيه النقابة العامة نفيًا قاطعا وتؤكد نلتسببها وجميع المعلمين والتربويين الجنوبيين انها متمسكة وبشدة بالمطالب الستة كاملة وانها ستتمشي مع الحكومة نحو تحقيق تلك المطالب بحسب الاتفاق .

وأوضح القاضي بأن تمديد رفع الشارة الحمراء ضمان لتنفيذ مطالبها واختبار مصداقية الحكومة وجديتها في تلبية مطالب المعلمين والتربويين إضافة إلى الاستعانة بالاستشاريين القانونيين والمراسمين للمحاسبات المالية والخبرات الادارية لتمثيل النقابة في المشاركة بمتابعة الإجراءات في المكاتب والدوائر التابعة لوزارة التربية والخدمة المدنية والمالية والشؤون الاجتماعية المتابعة والاشرف المستمر على الإجراءات الكفيلة بعودة الاستحقاقات المادية والمعنوية للمعلمين .

وأصدرت النقابة العامة للمعلمين والتربويين الجنوبيين يوم أمس السبت بيان توضيحي بشأن مخرجات محضر الاتفاق بين قيادة النقابة العامة للمعلمين والتربويين الجنوبيين ووزارة التربية والتعليم تلقت صحيفة "الأمناء" نسخة منه وفيما يلي نصه :

"بعد الاطلاع والتدقيق في مجريات لقاء النقابة العامة المشترك مع وزارة التربية والتعليم وعلى محضر الاتفاق الموقع عليه بينهما يوم الأربعاء ١٢ سبتمبر ٢٠١٧ م في مبنى وزارة التربية والتعليم المؤقت ورغم ظهور بوادر الاختلاف بين الطرفين ، فقد أثرت قيادة النقابة العامة المضي بالتوقيع على المحضر باجتهد منها كوضع لجنة أساس للتفاهم المستمر بين الطرفين بما سيحقق نجاحا في التفاوض مع الوزارة في تلبية بقية المطالب لاحقا وهو ما اعتبره الموقعون عليه فقرة نوعية تحتسب لصلاح النقابة ، ولتعزيز ثقة المعلمين بقوة النقابة والتماسك الدائم بين

أعضائها ، فان النقابة العامة للمعلمين والتربويين الجنوبيين واستجابة لتهجها القائم على الشفافية والوضوح أرادت أن تبين لجميع أعضائها وتوضح لهم التالي : بعد جلوس قيادة النقابة العامة لمراجعة ما تم التوقيع عليه وتوسيع دائرة النقاش حول بنوده وبعد متابعة رداات الفعل من قبل قيادات النقابة في المحافظات والمديريات والاطلاع على آراؤهم خلال اليومين الماضيين وتقديرا للجهود الجميع وحرصهم على حسن تمثيل النقابة لمطالب المعلمين والتربويين الجنوبيين في رفع مطالبهم والدفاع عنها . فقد أقرت النقابة العامة ما يلي :-

أولا.. تقرر النقابة العامة تمديد رفع الشارة الحمراء ابتداء من الأحد 17 / 9 / 2017 م حتى 30 / 9 / 2017 م كفترة اختبار لمصداقية الحكومة في تنفيذ مااتفق عليه في المحضر من مطالب المعلمين ثم سيصدر لاحقا في 1 أكتوبر 2017 م توجيه من النقابة العامة للمعلمين والتربويين الجنوبيين بشأن التخفيض أو التصعيد في الإجراءات

ثانيا.. تأكيد العمل بما أقرته الوزارة في الالتزامات الإدارية بشأن استكمال الإجراءات للموظفين المنقولين وإعادة حصة الحكومة لمن بلغ أحد الأجلين واستكمال إجراءات رفع كشوفات المعلمين الذين لازالت معاملاتهم يدويا مع الوثائق المؤيدة لإدخالهم في قاعدة البيانات ومتابعة المالية بشأن مستحقاتهم . وكذا استكمال الإجراءات الخاصة بمن لم تسوى أوضاعهم وفق الإستراتيجية و التسويات منذ 2009-2010 وما فوق ، كون هذا من صميم مهامهم الإدارية الواجبة ولا علاقة له بالاتفاق ثالثا.. استخدام حق النقابة كمشارك في متابعة الإجراءات المذكورة بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية في الوزارة ومكاتب التربية والتعليم والخدمة المدنية والمالية والتأمينات والمعاشات عبر ممثلي النقابة في المحافظات الجنوبية والتشديد على رفض المطالبة والتسويق والتبريرات الواهية ومراعاة الفترة الزمنية المحددة

رابعا.. تنتظر النقابة العامة للمعلمين والتربويين الجنوبيين ردا وافية من وزير التربية والتعليم بشأن مطالب المعلمين التي ستعرض على رئيس الوزراء أو تحديد موعد في الفترة المتفق عليها لمقابلته شخصيا والاستماع لرودده على مطالب النقابة وجها لوجه.

خامسا .. تحتفظ النقابة العامة بحقها الشرعي والقانوني باتخاذ أي إجراءات تصعيديه أخرى ضد المتلاعبين والمماطلين والمعرقلين للعمل باستكمال مستحققات المعلمين والتربويين بالتعاون مع الدائرة القانونية والرقابة والتفتيش والهيئة العليا لمكافحة الفساد بما في ذلك إحالتهم للقضاء .